# بين المقاومة والقرارات الدولية: التوفيق ممكن أم مستحيل؟

عبد السلام موسى

بمجرد إقراره في جلسة مجلس الوزراء المتوقعة اليوم، يشق البيان الوزاري طريقه الى مجلس النواب تمهيداً لنيل الثقة، رغم ما تبديه القوى المسيحية في ١٤ آذار من «تحفظات» على مضمون البند رقم ٦ المتعلق بالمقاومة، من دون أن تصل حد الاعتراض على بيان توافق على بنوده الاخرى في السياسة والاقتصاد.

«بند المقاومة» الذي يقول بـ«حق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير او استرجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر والدفاع عن لبنان في مواجهة اي اعتداء والتمسك بحقه في مياهه»، لا يزال «تحت مجهر» التفسيرات والتأويلات المتناقضة، لا سيما وأنه ألحق ببند يتحدث عن الحاجة الى الاتفاق على استراتيجية دفاعية لحماية لبنان، في ضوء الاشارة الواضحة الى احترام لبنان القرارات الدولية، والالتزام بكل مندرجات القرار الدولي ١٧٠١.

هناك من يرى «بند المقاومة» إقراراً بحق لبنان في الاستفادة من قدرات «المقاومة» في مواجهة أي عدوان إسرائيلي. هناك من يعتبره تكريساً لوجود كيان موازٍ للدولة وفئة لبنانية مسلحة خارجة عن أطر ومؤسسات الشرعية. هناك من يشدد على أنه ثبت أن لا إجماع لبنانياً حول سلاح «حزب الله» من خلال تأكيد الحاجة إلى إقرار استراتيجية دفاعية توحّد اللبنانيين.

لكن «بيت القصيد» بحسب المراقبين، يكمن في كيفية التوفيق بين «بند المقاومة» و«بند القرارات الدولية» الذي يرسم حدود «الهدنة» جنوب الليطاني، أي في المناطق الخاضعة لسلطة القرار ١٧٠١.

وليس بعيداً عن «بيت القصيد»، توقف المراقبون عند ما طرأ على المشهد السياسي بعد الاتفاق على البيان الوزاري ليزيد من خلط الاوراق، في إشارة الى الوثيقة السياسية لـ«حزب الله» ، وما تضمنته من تشديد على «خيار المقاومة»، من دون أن يأتي على ذكر القرارات الدولية.

أمام هذا الواقع، يرى عضو كتلة «المستقبل» النائب عاطف مجدلاني أن «البند المتعلق بالمقاومة كان لزوم ما لا يلزم، وكان الافضل ترحيله الى طاولة الحوار الوطني، ولا سيما أن ذكره جاء بالتوازي مع تأكيد التزام لبنان بتطبيق القرار الدولي ١٧٠١».

وفي حين يؤكد القيادي في «القوات اللبنانية» العميد المتقاعد وهبة قاطيشا «انه لا يمكن التوفيق بين المقاومة والقرارات الدولية، ولذلك نرفض الغموض في هذا السياق، لا سيما البند المتعلق بالمقاومة، وسنتحفظ عليه»، يشدد عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب زياد أسود على أن «عمل المقاومة لا يتعارض مع القرارات الدولية».

أما عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب نواف الموسوي يسأل: «هل القرارات الدولية كفيلة باستعادة ارضنا المحتلة؟»، ليقول: «لسنا ملزمين الا باحترام حقوقنا، واحترام سيادتنا، والعمل على استعادة ارضنا اولا، ومن ثم تبقى كيفية تحقيق ذلك في اطار التوازنات الدولية والقرارات الدولية خاضعة للنقاش».

«القوات اللبنانية»

لكن قاطيشا يؤكد «انه لا يمكن التوفيق بين المقاومة والقرارات الدولية، لأن القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة تتناول الدول، ولا تتناول حركات سياسية أو أحزاب ميليشياوية».

ويرى أن «المقاومة انتهت عام ٢٠٠٠، ومنذ ذلك التاريخ تحولت الى ميليشيا في الداخل، وبالتالي فإن كل كلام في البيان الوزاري عن المقاومة يخالف القرارات الدولية، بمعنى أن البيان يغض الطرف عن واقع المقاومة، التي نرى أنها تحولت الى ميليشيا».

ومن هنا، يعتبر قاطيشا «ان هناك غموضاً في البيان الوزاري، وتجاه هذا الغموض نرفض البند المتعلق بالمقاومة، وسنتحفظ عليه، لأنه لا يمكن أن نوافق على تشريع أي الازرق، وفي ظل انتشار قوات «اليونيفيل» بالتوازي مع وجود ١٥ ألف جندي لبناني، بما أفقد المقاومة القدرة على الوصول الى مزارع شبعا وتلال كفرشوبا».

«حزب الله»

في المقابل، يؤكد الموسوي «ان القرارات الدولية لا تلغي حقوق الشعوب والدول في استعادة اراضيها المحتلة، ذلك ان القرار ١٧٠١ واضح، ويتحدث عن اراض لبنانية لاتزال محتلة».

اما لناحية احترام القرارات الدولية، فيقول لـ«المستقبل» إن «المشكلة تكمن في ان هذه القرارات تعمل وفق التمنيات، وليس وفق النصوص القابلة للتأويل، ذلك ان كل القرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة تصاغ بصيغ ملتبسة او تتعمد الالتباس من اجل اتاحة الفرصة لكل فريق معني بالقرار ان يتصرف وفق ما يناسبه».

ويشرح الموسوي الالتباس في القرار ٤٢٥، الذي نص على أن مهمة قوات الطوارئ تثبيت الامن والسلم الدوليين، في حين ان شرعة الامم المتحدة تقول بحفظ الامن والسلم الدوليين، ناهيك عن ان القرار ٤٢٥ نص على الانسحاب الاسرائيلي دون ابطاء من الاراضي اللبنانية، لكنه لم ينفذ، ولولا المقاومة وتضحياتها، لكان مصير القرار ٤٢٥ كمصير القرار ٢٤٢، وكانت المستوطنات اقيمت في الجنوب كما في الاراضي المحتلة في فلسطين.

في الخلاصة، يشدد نائب «حزب الله» على ان «لا احد يمكن ان يسلم حقوقه لقرارات دولية لا يطبقها الجانب الاسرائيلي»، ويسأل: «هل القرارات الدولية كفيلة باستعادة ارضنا المحتلة؟»، ليقول: «لسنا ملزمين الا باحترام حقوقنا، واحترام سيادتنا، والعمل على استعادة ارضنا اولا، ومن ثم تبقى كيفية تحقيق ذلك في اطار التوازنات الدولية والقرارات الدولية خاضعة للنقاش».

«القوات اللبنانية»

لكن قاطيشا يؤكد «انه لا يمكن التوفيق بين المقاومة والقرارات الدولية، لأن القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة تتناول الدول، ولا تتناول حركات سياسية أو أحزاب ميليشياوية».

ويرى أن «المقاومة انتهت عام ٢٠٠٠، ومنذ ذلك التاريخ تحولت الى ميليشيا في الداخل، وبالتالي فإن كل كلام في البيان الوزاري عن المقاومة يخالف القرارات الدولية، بمعنى أن البيان يغض الطرف عن واقع المقاومة، التي نرى أنها تحولت الى ميليشيا».

ومن هنا، يعتبر قاطيشا «ان هناك غموضاً في البيان الوزاري، وتجاه هذا الغموض نرفض البند المتعلق بالمقاومة، وسنتحفظ عليه، لأنه لا يمكن أن نوافق على تشريع أي سلاح خارج اطار الدولة».

«التيار الوطني»

ومن جهته، يشير أسود الى «ان المقاومة حركة للدفاع عن الأرض، وليست حركة اعتداء، وبالتالي لا أحد يحجب عنك الحق بالمقاومة والدفاع عن أرضك».

ويرى لـ«المستقبل» ان «عمل المقاومة لا يتعارض مع القرارات الدولية، ويقتصر دورها في الدفاع عن الأرض، والعمليات القديمة لم تكن تأتي فقط من الجانب اللبناني، لأنه لم يكن هناك هدنة، ثم جاء القرار ١٧٠١ وبدل معايير الالتحام العسكري».

«التقدمي»

أما الريس فيؤكد لـ«المستقبل» على موقف الحزب، وخلاصته تقول «انه طالما هناك أراضٍ لبنانية محتلة، فإن مقاومة الاحتلال مشروعة، لا سيما وأن القرار ١٧٠١ وضع آلية لترتيب الوضع جنوباً، وفق قواعد تحترم سيادة لبنان، علماً ان اسرائيل تخرق القرار بشكل متكرر».

ولكنه، يشدد على «أن البيان الوزاري جاء تسووياً على الطريقة اللبنانية، خصوصاً وان موضوع الاستراتيجية الدفاعية سيبحث على طاولة الحوار، وقد كانت نظرتنا بأن لا ترهق الحكومة في انطلاقتها بمواضيع ستناقش لاحقاً على طاولة الحوار.

● مجدلاني

● الموسوي

● قاطيشا

● أسود

● الريس

# «التغيير والاصلاح»: الخصوصية اللبنانية تظهر بوضوح في وثيقة «حزب الله»

لفت «التيار الوطني الحر» إلى أن الخصوصية اللبنانية بدأت تظهر بشكل واضح في الوثيقة السياسية لـ«حزب الله»، معتبراً أن هذه الوثيقة هي «نتيجة تجربة عميقة بالسياسة، ومضمونها جاء أكثر تطوراً ليواكب متطلبات المرحلة الراهنة، والأمور كانت واضحة لناحية الالتزام بكيانية لبنان».

● رأى أمين سر تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ابراهيم كنعان أن تحفظ الوزراء المسيحيين في قوى ١٤ آذار على البيان الوزاري «لا معنى له على الصعيد الدستوري في حال نالت الحكومة الثقة».

وقال في حديث الى «أخبار المستقبل» أمس: «هناك تسجيل مواقف وهذه المواقف إعلامية وسياسية، لكنها غير مستندة إلى واقع دستوري من شأنه أن يغير في المعادلة». ودعا إلى «استكمال الحوار بشأن سلاح «حزب الله» والاستراتيجية الدفاعية على طاولة الحوار».

واعتبر ان «الخصوصية اللبنانية بدأت تظهر بشكل واضح في الوثيقة السياسية لـ«حزب الله»، وأن الحوار الذي جرى بين «التيار الوطني الحر» و«حزب الله» كان له اليد الطولى في إخراج هذه الخصوصية اللبنانية».

● وصف عضو التكتل النائب سيمون أبي رميا الوثيقة بأنها «نتيجة تجربة عميقة في السياسة، وأن مضمونها جاء أكثر تطوراً ليواكب متطلبات المرحلة الراهنة».

وقال في حديث إلى «وكالة الأنباء المركزية»: «الكلام الذي صدر عن الوثيقة ليس بعيداً من الأجواء التي سمعناها خلال لقاءاتنا سوياً، والمفاجأة كانت ايجابية من الجميع خصوصاً ممن كان لديه هاجس ما مع «حزب الله»».

ورأى أن «الأمور كانت واضحة لناحية الالتزام بكيانية لبنان، وعروبته ونهائية هذا الوطن لأبنائه، والتعلق بمبدأ الدولة هو الأساس، إضافة إلى المساهمة الفاعلة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي لا يمكن أن يكون في حياد عن الموضوع بحكم الجغرافيا والمبادئ، فأتت الأمور واضحة»، مشيراً الى أن «ردة الفعل التي نتجت عن كل القوى السياسية كانت ايجابية، بحيث كان المضمون أكثر تطوراً من الرسالة المفتوحة بعد العام ١٩٨٥ أي بعد نحو ٢٤ سنة من الانطلاقة الرسمية لـ«حزب الله»، لتواكب متطلبات المرحلة الراهنة».

# «اللبنانيون الجدد»: تحديد كلمة المقاومة في البيان كأن الدولة تشرعن أي عمل لـ «حزب الله» ضد إسرائيل

اعتبر حزب «اللبنانيون الجدد» أن «تحديد كلمة المقاومة في البيان الوزاري، كأن الدولة تشرعن لـ«حزب الله» القيام بأي عمل ضد اسرائيل سيعطي العدو الإسرائيلي ذريعة لشن أي هجوم على لبنان في حال حصول أي اعتداء لأي سبب كان، وسيضعف موقف لبنان الدولي في الدفاع عن نفسه في المحافل الدولية في حال حدوث مكروه، وستُتهم الحكومة الحالية بإعطاء الضوء الأخضر مسبقاً لـ«حزب الله» بالاعتداء على اسرائيل من خلال بيانها الوزاري».

وقال في بيان أمس: «إن التعديل الطفيف في البيان الوزاري فيما يخص المقاومة وسلاح «حزب الله»، «خطوة مقبولة إذ انه تم إضافة عبارة «الدولة صاحبة السلطة»، لكن عبارة حق الشعب والجيش والمقاومة في تحرير الأرض المحتلة، هي ما تقلقنا لأنها تعطي «حزب الله» صفة موازية للجيش اللبناني، اذا من الأفضل ذكر حق الدولة والشعب في تحرير الأرض وصد أي اعتداء، وبما أن المقاومة من الشعب فلن يتسبب عدم ذكرها بأي عائق للمقاومة بالدفاع عن لبنان في حال وقع أي اعتداء».

وتوجه الى «الأخوة في «حزب الله»، متسائلاً «هل يستطيع «حزب الله» ضبط أمن الجنوب ومنع الصواريخ المشبوهة التي تطلق على شمال إسرائيل بين الحين والآخر لتوريط المقاومة بحرب مع إسرائيل؟».

ورأى أن «مصلحة الوطن الآن تقتضي بإبقاء لبنان معافىً سليماً وغير منقسم وهذه من واجبات الدولة اللبنانية التي نتمنى أن تتوصل الى اتفاق حول الاستراتيجية الدفاعية من خلال طاولة الحوار».

وثمّن جهود المصالحة التي يقوم بها رئيس الجمهورية ميشال سليمان، خصوصاً فيما يتعلق بإكمال مصالحات الجبل والتي بدأها البطريرك الماروني الكاردينال نصرالله بطرس صفير عام ٢٠٠١.

وطالب كل من «التيار والوطني الحر» و«الحزب التقدمي الاشتراكي»، بـ«العمل الجدّي على إنهاء ملف المهجرين كاملاً، وأن تكون الغاية من هذه اللقاءات، إنهاء فصل من فصول الحرب الأهلية وليس مجرد تحالفات لمكاسب سياسية خاصة».

ونوه بموقف وزير العدل ابراهيم نجار بخصوص «محاسبة وعدم تغطية أي من القضاة وكشف الحقائق والتعامل بشفافية مع الرأي العام اللبناني»، مؤكداً أن «الإصلاح ليس مستحيلاً ونأمل أن تنتقل عدوى الإصلاح إلى جميع مؤسسات الدولة».

# الموسوي: معنيون بالحوار مع مسيحيي ١٤ آذار لأن المقاومة ترغب في العمل في بيئة غير عدائية

رأى عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب نواف الموسوي أن «الكلام عن الثنائية بين الجيش والمقاومة ليس أمرا جديدا، وسبق للأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله أن طرحه على طاولة الحوار»، موضحا أن «موضوع العلاقة بين «حزب الله» والأطراف المسيحيين في ١٤ آذار يقوم على أساس أن كل مقاومة ترغب في أن تكون البيئة التي تعمل فيها غير عدائية، لذلك نحن معنيون بإجراء حوار مع من يختلف معنا».

وسأل في حديث الى تلفزيون «أو تي في» أمس، «إذا بدأنا في الحوار وكانوا محددين سلفا نتائجه، عندها لم يعد هناك من ضرورة لهذا الحوار، أي إذا كانوا من الأساس يقولون لن نقبل مقاومة فكيف يريدون إذا للحوار أن يستقيم؟»، لافتا الى أن «عليهم التحديد إذا كانوا يريدون إجراء تفاهمات مع الشريك الآخر في الوطن أو إطلاق النار على «التيار الوطني الحر».

واعتبر أن «الأولوية عند هذه الأطراف وهي تشبه تصرف الطرف المسيحي أثناء الحرب، حيث يخوض معركة السيطرة وبعدها يطرح نفسه كشريك، ومن ثم بعدها يقوم بما كان يقوم به خصمه في السياسة».

## حسن يستقبل القائم بالأعمال الإيراني ويهنئ نصر الله وقاسم بإعادة انتخابهما

● حسن مستقبلا القائم بأعمال السفارة الإيرانية (عامر زين الدين)

استقبل شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن في دار الطائفة الدرزية في فردان أمس، القائم بأعمال السفارة الإيرانية في لبنان مير مسعود حسينيان والمستشار السياسي في السفارة علي مرتضائي، وبحث معهما في عدد من القضايا العامة والعلاقات الثنائية.

والتقى وفدا من «تيار الحضارات» ضم المطران ميخائيل أبرص، آني طوروسيان ويوسف الطبش أطلعه على أهداف التيار ونشاطاته.

ووجه رسالتي تهنئة الى كل من الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله ونائبه الشيخ نعيم قاسم بمناسبة إعادة انتخابهما.

## قبلان للتعجيل في هيئة إلغاء الطائفية السياسية

دعا نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان الى «التعجيل في تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية»، وشدد على ضرورة «تعالي اللبنانيين عن الأحقاد والضغائن والنعرات الطائفية». واكد خلال الدرس الاخلاقي اليومي الذي يلقيه في مقر المجلس الشيعي امس، «نريد ان يكون لبنان بلد الحرية والمساواة والاحترام المتبادل والبعد عن العصبيات وعلى اللبنانيين ان يتغيروا من حسن الى أحسن فيبادروا الى اختيار الأكفاء من أصحاب العلم والكفاءة والنزاهة في تولي الوظائف والمواقع العامة». وطالب اللبنانيين بـ«التعجيل في تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، من خلال اختيار أهل الفضل والعلم والحكمة المشهود لهم بالخبرة والتجربة لتعمل هذه الهيئة لإعطاء الحقوق لمن يستحقها بعيدا عن الطائفية والمناطقية فتكون طائفة العلم والكفاءة والنزاهة هي المؤهلة للعمل في الشأن العام وعلى اللبنانيين ان يتعالوا عن الأحقاد والضغائن والنعرات الطائفية والعصبيات».

من جهة ثانية، التقى قبلان القائم بالأعمال الإيراني مير مسعود حسينيان والمستشار السياسي علي مرتضائي ومدير مكتب السفير الإيراني. وقدم حسينيان التهاني لسماحته بحلول عيد الأضحى وعيد الغدير باسم وزير الخارجية الايرانية منوشهر متكي وكانت مناسبة جرى خلالها التداول في أوضاع المنطقة.

## خريس: طرح بري لتغليب المعاني الوطنية

رأى عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب علي خريس أن «الرئيس نبيه بري عندما طرح تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية لم يكن يسعى الى كسب طائفي أو مذهبي بل هو يهدف الى تغليب المعاني الوطنية على المناخات الطائفية».

واعتبر في احتفال تأبيني أقيم في بلدة عدلون أمس، أنه «علينا كقوى سياسية أن نعكس رهان اللبنانيين على هذه المرحلة كمرحلة إنقاذية واعدة بعد سنوات وفصول من الانقسام والتشرذم، وأن نتجاوز العناوين الخلافية وان ننطلق مع الحكومة الجديدة بروح وفاقية لكي لا نبدد الآمال التي علقها المواطن اللبناني على الحكومة وعلى الواقع السياسي الجديد».

واستغرب «كيف أن من يلعنون آفة الطائفية ومساوئها كل يوم يتعاطون بسلبية مع هذا الطرح الوطني، الذي يشكل مخرجا موضوعيا لكل الأزمات والاهتزازات التي نعاني منها».

ولفت الى أنه «في وقت تشتد فيه حملات التهويل والتهديدات الإسرائيلية على كل المستويات نكون أحوج ما نكون الى احتضان مقاومتنا وجيشنا وشعبنا الصامد من أجل مواجهة السياسات العدوانية وحروب إسرائيل على كل الصعد».

# «الكتلة الشعبية» ترفع لافتات منددة بقرارات «الدستوري»

زحلة ـ «المستقبل»

رفعت في شوارع مدينة زحلة أمس، لافتات عدة، حملت عبارات مُنددة بقرار المجلس الدستوري إبطال الطعون المقدمة من رئيس تيار «الكتلة الشعبية» ليلي سكاف وأعضاء لائحته ضد الفائزين بالإنتخابات النيابية الأخيرة عن دائرة زحلة والبقاع الأوسط.

الحملة الجديدة، لم توفر حلفاء سكاف في تجمع قوى ٨ آذار إذ برزت عبارات رفعت أمام سرايا زحلة، وعند مدخل المدينة تعبر عن إستياء من موقف الحلفاء. ولامست الإنتقادات رئيس الجمهورية ميشال سليمان، إذ رفعت لافتة حملت تساؤلاً «هل أتت قرارات المجلس الدستوري منسجمة مع قول فخامة الرئيس «زمن الجمود قد إنتهى؟». وبطبيعة الحملة، فإنها لم توفر المجلس الدستوري ودعت «الشرفاء من أعضائه إلى الإستقالة». ووصفت عبارات أخرى قراراته بانها سياسة.

وقال أمين عام التيار والمسؤول الإعلامي فيه هيكل الراعي لـ«المستقبل»: إنه تعبير ديموقراطي، ونحن نتبع الوسائل السلمية، ولن نخرج عن القانون في اي تحرك أو نشاط أو إعتراض».

# الحركة يدعو الى تشكيل هيئة لاستكمال الطائف

دعا النائب السابق صلاح الحركة رئيس الجمهورية ميشال سليمان الى «تشكيل هيئة عليا لإستكمال تطبيق بنود اتفاق الطائف، ممهدة البحث في كل الملفات الخلافية، وبالتالي دفع الامور باتجاه ايجاد الحلول الجذرية المطلوبة لبناء دولة عصرية قادرة على مواجهة التحديات، بما فيها الغاء الطائفية السياسية».

وسأل في تصريح أمس، «هل استكملنا تطبيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية او وضعنا آلية لإنشاء مجلس الشيوخ الذي يعيد التوازن الى تمثيل الطوائف أو اتفقنا على اللامركزية الادارية او وضعنا النظام الداخلي لعمل مجلس الوزراء او حققنا انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي، او نفذنا خطة انمائية شاملة للمناطق، حتى ننتقل الى المراحل التالية؟»، معرباً عن أسفه «لعدم تنفيذ أي من هذه البنود الاساسية، لا بل شرعنا منطق الشواذ على حساب منطق تطبيق القوانين، وكأن المطلوب هو الابقاء على دولة المزرعة بعيدا عن آمال وطموحات اللبنانيين».

وانتقد «ترحيل الملفات السجالية والخلافية الى طاولة الحوار، في وقت يسمح نظامنا السياسي بمعالجة كل هذه الملفات عبر مؤسساتنا الدستورية بدءا من رئاسة الجمهورية، وصولا الى مجلس الوزراء والمرجعيات الرسمية كافة».

# المؤتمر الأول لـ «رابطة الروم الكاثوليك»

ريم شاهين

رغبت «رابطة الروم الكاثوليك» في تقريب المسافات وابقاء التواصل قائما بين ابناء الطائفة، وحثتهم على العمل ضمن اطارها على اختلاف خياراتهم السياسية، فاقامت مؤتمرها الاول بعنوان «الوحدة في الحق والحرية في التنوع»، وذلك في صالة كنيسة يوحنا الحبيب – الحازمية وبحضور ممثل بطريرك انطاكيا وسائر المشرق لمروم الكاثوليك غريغوريوس لحام النائب البطريركي ميشال ابرص، وممثل متروبوليت بيروت للروم الكاثوليك يوسف كلاس الأب نبيل صوايا، والنواب ميشال موسى، وعصام صوايا والنقيب السابق للمحامين ميشال اليان والسفير فؤاد الترك ومدير عام امن الدولة العميد الياس كعيكاتي.

بعد ترحيب من عريف المؤتمر ميشال خوري، قال الاب صليبا ان المؤتمر يهدف الى اقامة حوار بناء وتبادل الآراء بشفافية ومسؤولية.

وأكد رئيس الرابطة مارون ابو رجيلي ان المؤتمر خطوة لتطوير عمل الرابطة وتمتين حضورها على مساحة ارض الوطن. ولفت الى ان هذه الخطوة جاءت لتعزيز واقع الملكيين وتحديث مشاريعهم، كما لإيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها مجتمعهم لانتظار الغد برؤية واضحة.

وأمل ان يكون المؤتمر فرصة لترسيخ منطق التواصل والتسامح والوحدة والحرية والتنوع.

وتحدث المطران ابرص عن اصول وتاريخ كنيسة الروم الكاثوليك، داعيا الى عدم ادخال الخلافات السياسية الى الكنيسة والى التمسك بالطائفة دون اللجوء الى منطق التعصب، وتشجيع التنوع دون الاختلاف مع الآخر، اضافة الى العمل من اجل اتحاد كنائسنا دون الاندماج وضياع الهوية، مشددا على وعلاقة مواطنيه مبنية على المحبة والاحترام، وابعاد الضغينة ووضع حد للتعصب ورفض الاعتراف بحرية الآخر وحقه بالدفاع عن رأيه.

واقترح البيان على المشرفين على اعمال الرابطة ان تفتح باب الانتساب.

● ابرص متحدثا خلال المؤتمر (ابراهيم بيكال)

متابعة المسيرة رغم الصوبات. وفي الختام، اعتبر اليان ان المؤتمر يجسد مساواة الجميع بالحقوق الانسانية وحرية كل فرد في التنوع وكل مجموعة بالتعددية الفكرية والثقافية.

ولفت الى حاجة لبنان الى التسامح

## درغام: نصرالله فسر الماء بعد الجهد بالماء والمقاومة لا يمكن أن تحصر بطائفة أو بجزء منها

علق رئيس حركة الناصريين المستقلين. المرابطون محمّد درغام على الوثيقة التي أعلنها الأمين العام لـ«حزب الله» السيّد حسن نصر الله، معتبراً أن نصرالله «فسر الماء بعد الجهد بالماء». وشدد على أن «المقاومة الشعبية لا يمكن أن تكون محصورة بطائفة وفي حال «حزب الله» فهي محصورة في جزء من الطائفة».

وقال في بيان أمس: «نحن في كل خطاب للسيّد حسن نشعر بالمهانة لأن البعد النفسي للخطاب يقوم على رفع شعب «حزب الله» وإهانة اللبنانيين والعرب وحتى المسلمين بشكل غير مباشر». ورأى أن الكلام عن خلق موازين قوى «لا يستند على أي معادلة علمية أثبتت فيها مصداقية القطبين الإقليميين الداعمين لـ«حزب الله» وهما سوريا وإيران».

أضاف: «الكلام عن تراجع الأميركيين العسكري في المنطقة والعالم الإسلامي فالفضل فيه يعود لجهود المقاومة العراقية الباسلة ولحركة طالبان في أفغانستان ولأهل الصومال، ويبدو أن السيّد نصر الله يريد أن «يستعير» كل تواريخ المقاومات العربية والإسلامية والوطنية ويجح عنها حجة بدل».

وسأل «أين ساعد «حزب الله» الدولة لتكون قادرة؟، هل عندما يمنع الجيش اللبناني من جلب أي مطلوب من الضاحية الجنوبية أو في مناطق نفوذ «حزب الله» إلا بموافقة اللجنة الأمنية للحزب؟ أو عندما يجن مسؤولي «حزب الله» على عناصر من الجيش اللبناني لأنهم تصدوا للمشاغبين في محيط كنيسة مار مخايل وخط التماس مع عين الرمانة ليمنعوهم من أن يجروا المنطقة لحرب طائفية لم تزول من ذاكرة الناس مآسيها بعد؟».